

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



(معهد الدوحة)

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

ملفات

إسرائيل والتوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة

د. محمود محارب

## سلسلة (ملفات)

إسرائيل والتوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة .....	
مقدمة.....	١
سياسة نتنياهو تجاه القضية الفلسطينية .....	٢
اهتمام إسرائيلي بالخطوة الفلسطينية .....	٣
الحكومة الإسرائيلية والتهديد والوعيد .....	٤
نتنياهو يتمسك بمواقفه المتشددة .....	٤
المؤسسة الأمنية الإسرائيلية والتوجه إلى الأمم المتحدة .....	٧
استعدادات المستوطنين وتدريبهم .....	٨
ما الذي تخشاه إسرائيل من الخطوة الفلسطينية .....	٩
ردات فعل إسرائيل المحتملة تجاه الخطوة الفلسطينية .....	١١

## مقدمة

يشكل أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الذي يصادف عقد الاجتماع السنوي الدوري للجمعية العامة المتحدة، حالة ضاغطة على إسرائيل من مختلف الاتجاهات. فقد أعلنت كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية عند استئناف المفاوضات بينهما، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أنهما تسعيان للتوصل إلى اتفاق بينهما خلال مدة أقصاها سنة تنتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي الوقت نفسه أعلنت اللجنة الرباعية أن على إسرائيل والسلطة الفلسطينية التوصل إلى اتفاق بينهما حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أعلن الرئيس الأميركي أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه يرغب في أن يرى دولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتنتهي في بداية أيلول/سبتمبر ٢٠١١ السنتان اللتان خصّصهما رئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية والحصول على الاستقلال. وتوجّه هذه الوعود والاستحقاقات كلها إعلان القيادة الفلسطينية عن عزمها التوجّه إلى الأمم المتحدة لعرض انضمام فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة وفق حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧.

في ظل وقف السلطة الفلسطينية المفاوضات مع إسرائيل، لرفض حكومة نتنياهو ووقف الاستيطان، ووصول العملية السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى طريق مسدود، أثار عزم السلطة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة اهتماماً في أوساط النخب في إسرائيل، وضغط الكثير منها على نتنياهو وطالبه بطرح مشروع إسرائيلي أو رؤية للحلّ مع الفلسطينيين، من أجل تجنبّ الصدام مع الولايات المتحدة الأميركية وصدّ الضغوط الدولية وعدم الوقوع في العزلة السياسية الدولية.

سنحاول في هذه الورقة البحثية عرض وتحليل موقف إسرائيل وسياستها تجاه التوجّه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، ومعالجة كيفية تعاطيها مع هذه المسألة. وسيتم التركيز على سياسة حكومة نتياهو تجاه القضية الفلسطينية، وعلى ما تسعى إسرائيل إلى تحقيقه، وعلى ما تخشاه إسرائيل من التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، وما هي ردات فعل إسرائيل الممكنة أو المحتملة تجاه هذه الخطوة.

## سياسة نتياهو تجاه القضية الفلسطينية

تزامن فوز بنيامين نتياهو في انتخابات الكنيست الأخيرة وتأليفه الحكومة الإسرائيلية مع تسلم الرئيس الأميركي أوباما مهامته في بداية سنة ٢٠٠٩. ويعتبر بنيامين نتياهو الذي يقود اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل، من أبرز منظري حزب الليكود. وينسجم طرح نتياهو الأيديولوجي والسياسي الاستقوائي، المستند على فكر جابوتينسكي وخاصة مقولة "الجدار الحديدي" التي تدعو إلى استخدام القوة والسّطوة لتحقيق الأهداف السياسية، مع التوجّه العام للمجتمع الإسرائيلي. فلكونه مجتمع مستوطنين أقام دولته على حساب الشعب العربي الفلسطيني وأنقاضه، ما انفكّ هذا المجتمع يتبنّى قيماً عنصرية معادية للعرب عامّةً وللفلسطينيين خاصّةً، ويرفض الحوار مع الآخر ولا يقبله إلاّ من منطلق القوة والهيمنة والاستعلاء والإقصاء، ويرفض السلام مع الفلسطينيين القائم على انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ويسعى عوضاً عن ذلك إلى الهيمنة عليها وفرض "الحل الوسط" الذي تتوصّل إليه نخبه في ما بينها، بدلاً من التوصل إلى حلّ وسط تاريخي مع الفلسطينيين والعرب.

يتمحور لبّ المعركة التي تخوضها حكومة نتياهو، تماماً كما الحكومات الإسرائيلية السابقة، في سعيها الدؤوب لاقتناع أكبر مساحة ممكنة من الضفة الفلسطينية المحتلة وضمّها إلى إسرائيل في أيّ حلّ مستقبلي، أكان ذلك مفروضاً من إسرائيل بفعل الأمر الواقع والتقدم، أو متفقاً عليه مع القيادة الفلسطينية. ويشكّل المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً في القدس الشرقية المحتلة، الأداة الأساسية في تهويد ثم ضمّ أكبر ما يمكن ضمّه من مساحة الضفة الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل. ويمكن إيجاز سياسة حكومة نتياهو تجاه القضية الفلسطينية كالتالي:

١ - استمرار الاستيطان في الضفة الفلسطينية المحتلة، ولا سيّما في القدس الشرقية المحتلة، من أجل خلق واقع ديمغرافي جديد على الأرض الفلسطينية المحتلة يعزّز المشروع الاستيطاني ويجعل من الصعب ليس إزالته فحسب، وإنما من الصعب المطالبة بإزالته.

٢- استمرار الضغط المتعدد الجوانب على الشعب الفلسطيني وقيادته من أجل إحداث تآكل في الموقف الفلسطيني من جميع قضايا الصراع الأساسية، وخاصة في مساحة الأراضي الفلسطينية التي تقتطعها إسرائيل من الضفة الفلسطينية المحتلة لمصلحة مشروعها الاستيطاني تمهيداً لضمّها إلى إسرائيل.

٣ - استمرار حصار الشعب الفلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة أطول فترة ممكنة. وتسعى حكومة نتياهو إلى الاستمرار في إحكام الحصار وخاصّةً الاقتصادي، على قطاع غزة، وتعمل على عدم وصول المواد الأساسية المخصّصة للصناعات المحلية في قطاع غزة لتدمير اقتصاده وإيصاله إلى حافة

الجوع، وإشغال جهد حكومة حماس في إدارة قطاع غزة وفي السعي والانشغال الدائم لتوفير المقومات الأساسية لحياة الناس.

أما بالنسبة إلى الضفة الفلسطينية المحتلة، حيث تجري معركة إسرائيل الأساسية، فإن حكومة نتياهو مستمرة في التضيق عليها وفرض الحصار عليها بقدر ما تتسامح معها الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي. وتستمر حكومة نتياهو كذلك في السيطرة العسكرية المباشرة عليها بما في ذلك القيام بمداهمات وعمليات اعتقال شبه يومية في مختلف أنحاء الضفة، وتستمر أيضاً في تقطيع أوصالها وتقسيمها إلى ست مناطق مستعملة الحواجز وجدار الفصل والمستوطنات وهي: شمال الضفة، ووسط الضفة، وجنوب الضفة، ومنطقة الغور، والمناطق المحاطة بجدار الفصل وتقع بين حائط الفصل والخط الأخضر، ومنطقة القدس؛ وتتحكم إسرائيل في حركة السير والانتقال من منطقة إلى أخرى.

٤- الحفاظ على الانشقاق في الحركة الوطنية الفلسطينية وتعميقه بين فتح وحماس، وتعميق الانفصال السياسي والجغرافي بين الضفة والقطاع وضرب المناعة الوطنية الفلسطينية والعمل بجميع الوسائل على استمرار الخلاف والصراع الفلسطيني - الفلسطيني أطول فترة ممكنة وجعله التناقض الأساس السائد والمقرر.

### اهتمام إسرائيلي بالخطوة الفلسطينية

أثار قرار السلطة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً في إسرائيل، أكان ذلك لدى الحكومة والأحزاب السياسية أو لدى المؤسسة الأمنية والنخب الإسرائيلية المختلفة. وقد تباينت مواقف النخب والأطراف الإسرائيلية المختلفة وردت أفعالها تجاه القرار الفلسطيني بالتوجه إلى الأمم المتحدة، تبعاً لموقعها من دائرة المسؤولية في عملية صنع القرارات ووفقاً أيضاً لمواقفها السياسية ولموقعها في الخريطة الحزبية الإسرائيلية. ومن الملاحظ أنّ الأحزاب والنخب الإسرائيلية التي كانت تنتقد سياسة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتياهو وتحته على تقديم مبادرة سياسية وإلى إبداء مرونة تجاه السلطة الفلسطينية والقضية الفلسطينية، أولت الخطوة الفلسطينية الأهمية القصوى وضخمت في كثير من الأحيان من آثارها ومن مخاطرها على إسرائيل. واشترك في عملية إبراز مخاطر الخطوة الفلسطينية أحزاب المعارضة التي تضم كلاً من كاديما وميرتس والعمل، علاوة على وزير الدفاع الإسرائيلي الذي وصف الخطوة الفلسطينية، هو والعديد من قادة أحزاب المعارضة، بالتسونامي الذي يهدد إسرائيل ويترص بها<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع انظر إلى اليوم الدراسي الذي نظّمه معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب تحت عنوان: "العملية السياسية في محيط استراتيجي متغير"، ١٣ آذار/مارس ٢٠١١، موقع معهد دراسات الأمن القومي.

## الحكومة الإسرائيلية والتهديد والوعيد

منذ البداية عارضت الحكومة الإسرائيلية بشدة عزم السلطة الفلسطينية التوجّه إلى الأمم المتحدة، واعتبرت أنّ هذه الخطوة تتعارض مع اتفاقية أوسلو وتتسبب العملية السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، المعطّلة في أيّ حال. وهدّدت الحكومة الإسرائيلية مبكراً السلطة الفلسطينية بأنّ إسرائيل ستتخذ خطوات "أحادية الجانب" إذا ما تمسّكت السلطة بقرارها وأصرّت على الذهاب إلى الأمم المتحدة. إلى جانب تهديداتها السلطة الفلسطينية نشطت إسرائيل في الوقت نفسه على الصعيد الدولي في إفشال الخطوة الفلسطينية أو التقليل من أضرارها على إسرائيل. فقد توجّهت الحكومة الإسرائيلية في آذار/ مارس ٢٠١١ إلى أكثر من ثلاثين دولة مهمة في العالم، ومن ضمنها الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وحذّرتها من مخاطر الخطوة الفلسطينية، وأشارت إلى أنّ ذلك قد يدفع إسرائيل إلى اتّخاذ خطوات "أحادية الجانب". وادّعت إسرائيل في اتّصالاتها الدولية المكثّفة أنّ الخطوة الفلسطينية تتعارض مع اتفاقية أوسلو وأنها ستقود إلى العنف، علاوة على أنها لن تؤدّي إلى تأسيس دولة فلسطينية، حتى وإن قبلت الأمم المتحدة فلسطين كدولة كاملة العضويّة فيها<sup>(٢)</sup>.

## نتيها هو يتمسك بمواقفه المتشددة

على الرغم من الضغوط على نتنياهو أجااء ذلك من دوائر كثيرة في إسرائيل أو من مختلف الدول في العالم، ظلّ نتنياهو، منذ طرح فكرة التوجّه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة وحتى اليوم، متمسكاً بموقفه الرفض لتجميد الاستيطان الإسرائيلي في الضقة الفلسطينية المحتلة، والرفض أيضاً تقديم مبادرة سياسية ربما تؤثر في السلطة الفلسطينية وتنتهيها عن التوجّه إلى الأمم المتحدة. وفي سياق سعيه للحفاظ على سياسته التوسّعية تجاه الأرض الفلسطينية المحتلة والحفاظ على استقرار حكومته، اهتمّ نتنياهو بدائرتين أساسيتين؛ تمثّلت الدائرة الأولى في ائتلافه الحكومي المتطرف، حيث سعى نتنياهو إلى تعزيز تماسكه وحرص على عدم تعريضه لأيّ اهتزاز. وتمثّلت الدائرة الثانية في الكونغرس الأميركي، حيث دأب نتنياهو على الحصول على دعم الكونغرس الكاسح له ولسياساته، للجمّ ضغوط الإدارة الأميركية على نتنياهو وللحصول على دعمها وتأييدها له في التصديّ للخطوة الفلسطينية في الأمم المتحدة.

[www.inss.org.il/heb/events.php?cat=٣٣٧&incat=&incat=&read=٥٠٠٩](http://www.inss.org.il/heb/events.php?cat=٣٣٧&incat=&incat=&read=٥٠٠٩)

أبرك رفيد، "إسرائيل تهدد: سنقوم بخطوات أحادية الجانب إذا اعترفتهم بفلسطين"، هآرتس، ٢٩/٣/٢٠١١.

<http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo-١٢٢٢٢٨٥>



في خطابه أمام الكونغرس الأميركي، وفي كثير من تصريحاته من منابر أخرى، أبدى نتنياهو تمسكه بمواقفه التوسعية المتطرفة في جميع مركبات قضايا الصراع مع الفلسطينيين. فقد أكد تمسكه بالاستيطان وأصرّ على استمرار توسيعه وزيادته في الضفة الفلسطينية المحتلة وفي مقدّمتها مدينة القدس الشرقية المحتلة، وأن لا عودة إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ولا لحقّ العودة للاجئين الفلسطينيين ولا انسحاب من القدس الشرقية المحتلة، وأن ما أسماه "القدس الموحدة" ستبقى العاصمة الأبدية لإسرائيل، وكذلك أكدّ عدم الانسحاب من غور الأردن، تحت حجج وذرائع أمنية. علاوةً على ذلك، طالب نتنياهو السلطة الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، واشترط التوصل إلى اتفاق سلام مع السلطة الفلسطينية باعترافها بيهودية إسرائيل وعارض بشدة الوحدة الوطنية الفلسطينية وطالب السلطة الفلسطينية بإلغاء اتفاق المصالحة بين فتح وحماس وخيرها ما بين العملية السياسية مع إسرائيل أو المصالحة مع حماس.

وخلاصة القول، رفض نتنياهو الاعتراف بالضفة الفلسطينية كمنطقة محتلة وأصرّ على التعامل معها كمنطقة متنازع عليها بين إسرائيل والفلسطينيين، وتسعى إسرائيل في هذا النزاع إلى قضم وقضم ما يقارب نصفها إليها.

في ما يخصّ موقفه من التوجّه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، وفي ضوء تمسكه بمواقفه تجاه القضية الفلسطينية التي قادت السلطة الفلسطينية إلى التوجّه إلى الأمم المتحدة، أعرب نتنياهو عن اعتقاده أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، وفي كثير من تصريحاته الأخرى أن "ليس بقدرة أيّ شخص وقف الجمعية العامة للأمم المتحدة من الاعتراف بدولة فلسطينية في سبتمبر"، وأضاف أنّ إسرائيل تتوقّع أن تؤيّدّها دولٌ قليلة فقط في هذه المسألة. وأعرب نتنياهو عن اعتقاده أنّ احتمال تراجع السلطة الفلسطينية عن توجّهها إلى الأمم المتحدة هو احتمالٌ ضعيف، لذلك ينبغي على إسرائيل والولايات المتحدة تركيز جهدهما وتكثيفه لزيادة عدد الدول الديمقراطية، مثل دول الاتحاد الأوروبي ودول غربية أخرى مهمة، كي تصوّت ضدّ الخطوة الفلسطينية أو تمتنع عن التصويت على الأقلّ<sup>(٣)</sup>.

استمرت إسرائيل في متابعة قرار التوجّه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة طوال الشهر الماضي وبذلت جهداً مختلفاً للتقليل من أضرار الخطوة الفلسطينية على إسرائيل، ودأبت على تذكير السلطة بين تهديد وآخر، أنّ إسرائيل تمتلك الكثير من الخيارات والإمكانات للضغظ عليها. وفي هذا السياق عقد "كابنت

أريك بندر، نتنياهو: أبو مازن اتخذ قراراً استراتيجياً للذهاب إلى الأمم المتحدة في جميع الأحوال"، معارف، ١/٨/٢٠١١.



الثمانية" الوزاري الإسرائيلي اجتماعاً موسعاً في العاشر من آب/ أغسطس ٢٠١١، حضره أكثر من ٣٠ مسؤولاً من أذرع السلطة الإسرائيلية المختلفة، كان في مقدمتها قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ومسؤولون من وزارة القضاء ومن الادعاء العسكري، لبحث قرار السلطة الفلسطينية التوجّه إلى الأمم المتحدة، والخطوات التي على إسرائيل اتخاذها في مواجهة ذلك. وقد اقترح عددٌ من الوزراء في هذا الاجتماع أن تتخذ إسرائيل خطواتٍ عقابية ضدّ السلطة الفلسطينية قبل طرح الموضوع على الأمم المتحدة، لإرغام الرئيس الفلسطيني محمود عباس على التراجع عن طرح الموضوع على الأمم المتحدة. فقد اقترح يوفال شطاينتس وزير المالية الإسرائيلي، وقّف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية المستحقّة إلى السلطة الفلسطينية. واقترح وزراء آخرون في هذا الاجتماع عقوباتٍ أخرى ضدّ السلطة الفلسطينية أشدّ إيلاماً، لم يكشف النقاب عنها. ويبدو أنّ هذه الاقتراحات بلغت حدّاً من التطرف إلى تلك الدرجة التي حدّت بتمثلي وزارة القضاء وممثلي الادعاء العام العسكري إلى معارضتها. وقد اعترض عليها أيضاً وعلى اقتراح وقّف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية المستحقّة للسلطة الفلسطينية، إيهود براك وزير الدفاع الإسرائيلي، مدعوماً من نتتياهو، لأنّ من شأن هذه العقوبات أن تؤدّي إلى انهيار السلطة الفلسطينية، ما يقود إلى عودة مسؤولية إسرائيل المباشرة عن حياة الفلسطينيين في الضفة<sup>(٤)</sup>.

تميّز وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان في عدوانيته وتطرّفه تجاه خطوة السلطة الفلسطينية وبرز في اقتراحاته الكثيرة والمنتكّرة المطالبة بمعاينة السلطة الفلسطينية على عزمها التوجّه إلى الأمم المتحدة. ومع أنّ السلطة الفلسطينية أكّدت مراراً وتكراراً أنّ المظاهرات والاحتجاجات الفلسطينية التي سترافق طرح الموضوع الفلسطيني على الأمم المتحدة ستكون سلمية خالية من أيّ عنف، ادّعى ليبرمان في كثير من تصريحاته أنّ السلطة الفلسطينية تخطّط لسفك دماء لم يشهد له مثيل من قبل. وأضاف ليبرمان في تصريحاته أنّ السلطة الفلسطينية تستعدّ لتحضير وتنظيم تظاهرات ومسيرات يشارك فيها عشرات آلاف الفلسطينيين الذين سيهاجمون الحواجز الإسرائيلية وسيستعملون العنف ضدّها. وطالب ليبرمان بقطع جميع علاقات إسرائيل مع السلطة الفلسطينية في جميع النواحي بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالتنسيق الأمني، لأنه وفق ما ادّعا ليبرمان "لا يمكن إجراء تنسيق أمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الوقت الذي تسعى فيه السلطة الفلسطينية إلى محاكمة ضبّاط الجيش الإسرائيلي في محكمة العدل الدولية في لاهاي"<sup>(٥)</sup>. وما يجدر التنويه به أنّ دوافع ليبرمان إلى اتهام السلطة الفلسطينية بالتحضير لسفك دماء لم تشهد المنطقة

<sup>٤</sup> براك رفيد، "وزير الدفاع إيهود براك: عقوبات ضد السلطة الفلسطينية قد تؤدي إلى انهيارها"، هآرتس، ١١/٨/٢٠١١.

<http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo=١٢٣٧٨٤٣>

<sup>٥</sup> براك رفيد، "ليبرمان: السلطة الفلسطينية تخطط لسفك دماء في سبتمبر"، هآرتس، ٧/٨/٢٠١١.

<http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo=١٢٣٧٤٠٤>

من قبل، لم تخف على الكثير من الإسرائيليين. فقد ذكر الصحافي الإسرائيلي عكيفا الدار أنّ تصريحات ليبرمان هذه جاءت لتحضير الرأي العام الإسرائيلي وتهيئته لردات فعل عنيفة وشديدة من الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الإسرائيلية المختلفة، ضدّ أيّ مظهر من مظاهر الاحتجاج الشعبي في المناطق الفلسطينية المحتلة في أيلول/سبتمبر<sup>(٦)</sup>.

### المؤسسة الأمنية الإسرائيلية والتوجه إلى الأمم المتحدة

على النقيض من تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلية أفغدور ليبرمان، ذكر تقرير لأجهزة المخابرات الإسرائيلية قدّم إلى لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أنه لا يتوقّع "أعمال عنف وشغب" من السلطة الفلسطينية والفلسطينيين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وأكّد التقرير أنّ الفلسطينيين يعتقدون أنّ الاحتجاجات والتظاهرات العنيفة لا تفيدهم، لذلك فإنهم يستعدّون للقيام بتظاهرات ومسيرات هادئة وغير عنيفة. وأشار التقرير إلى أنّ هناك مصادر أمنية إسرائيلية تخشى أن يؤدّي حادثٌ عنيف منعزل إلى إشعال المنطقة، لذلك اقترح التقرير دعوة جزءٍ من جيش الاحتياط الإسرائيلي للخدمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١<sup>(٧)</sup>.

ومن ناحية أخرى، أفاد تقريرٌ نُشر في صحيفة هآرتس أنّ الجيش الإسرائيلي والشرطة استعدّا بجديّة لمختلف الاحتمالات التي قد تحدث في أيلول/سبتمبر، جرّاء التوجّه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة. وأشار التقرير إلى أنّ هناك ترقّباً مشوباً بالحذر الشديد لما سيقوم به الفلسطينيون في المناطق المحتلة، إذ لا يعرف أحدٌ ماذا سيحدث بالضبط. وقد جرت اجتماعاتٌ بين قيادتي الجيش والشرطة الإسرائيلية واتّفق الطرفان على توزيع حدود المسؤوليات الجغرافية والمهام المناطقية بكلّ منهما. ويتبيّن من التقرير أنّ الشرطة الإسرائيلية بذلت جهداً فائقاً واستعدّت كثيراً لمواجهة ما قد يحدث في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي هذا السياق جرى تدريب ٧٤٠٠ شرطي إسرائيلي، سيوزعون على ١٦ قيادة أمامية، علاوة على ٢٠ سرية جاهزة من أجل قمع المتظاهرين الفلسطينيين. وأفاد التقرير أنه بالإضافة إلى ذلك، سيكون في كلّ مركز شرطة ٥٠ شرطياً إضافياً، على أهبة الاستعداد من أجل مواجهة أيّ طارئ. وحضرت الشرطة الإسرائيلية أيضاً ١٦ حاوية

<sup>٦</sup> عكيفا الدار، "الشعب يقبل انشقاقاً وطنياً"، هآرتس، ١٥/٨/٢٠١١.

<http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo=١٢٣٨١٩٩>

<sup>٧</sup> تقرير إسرائيلي سري: من غير المتوقّع عنف في سبتمبر"، موقع واي نت، ٣/٨/٢٠١١.

<http://www.ynet.co.il/Ext/Comp/ArticleLayout/CdaArticlePrintPreview/١,٢٥٠٦,L-٤١٠٤١٩٤,٠٠.html>

تحتوي ٢٠٠ ألف لتر من المواد ذات الرائحة الكريهة جداً لتكون جاهزة للاستعمال ضدّ المتظاهرين الفلسطينيين في نقاط التماس والمواجهات المتوقعة<sup>(٨)</sup>.

وقام الجيش الإسرائيلي من ناحيته بجميع الاستعدادات من أجل التصديّ للتظاهرات والمسيرات الفلسطينية. وبحثت قيادتا الجيش والشرطة الإسرائيلية السياسة التي عليهما اتّباعها في مواجهة المتظاهرين الفلسطينيين: أيتبعان التشدد ووضع خطوط حمر يُمنع المتظاهرون الفلسطينيون من تجاوزها، بما يحمله ذلك من إمكانية إيقاع عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين الفلسطينيين، أم يتبعان سياسة مرنة تتجنّب إيقاع خسائر في الأرواح بين صفوف الفلسطينيين. ولم يكشف التقرير القرار الذي اتّخذته قيادتا الجيش والشرطة الإسرائيلية بهذا الخصوص<sup>(٩)</sup>.

### استعدادات المستوطنين وتدريبهم

بذل الجيش الإسرائيلي جهداً كبيراً في تدريب المستوطنين وتحضيرهم لمواجهة التظاهرات الفلسطينية التي من المتوقع أن ترافق التوجّه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة. وحدّد الجيش الإسرائيلي عشرات المستوطنات في الضفة الفلسطينية القريبة من القرى والبلدات الفلسطينية، التي ربّما تتّجه المسيرات والتظاهرات الفلسطينية نحوها. وقد حدّد الجيش الإسرائيلي "خطّي دفاع" لكلّ مستوطنة. ويستعمل المستوطنون في "خطّ الدفاع" الأول الغاز المسيل للدموع من أجل وقف المسيرات الفلسطينية، أمّا في "خطّ الدفاع" الثاني، الذي وُصف بالخطّ الأحمر، وممنوع منعاً باتاً أن يتعدّاه أيّ فلسطيني، فيستعمل المستوطنون الرصاص الحيّ ضدّ المسيرات الفلسطينية<sup>(١٠)</sup>. ووزّع الجيش الإسرائيلي رسائل على المسؤولين في المستوطنات الإسرائيلية طالبهم فيها بأن يزودوا محطات الوقود بالبنزين الكافي وأن يتزوّد المستوطنون بالموادّ الضرورية استعداداً لإمكانية عدم القدرة على إيصال الموادّ الضرورية للمستوطنات جراء المسيرات ونشاطات مختلفة قد يقوم بها الفلسطينيون<sup>(١١)</sup>.

<sup>٨</sup> أمير اورن، "الشرطة تستعد"، هآرتس، ١٢/٨/٢٠١١.

<http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?No=١٢٣٧٨٩٦>

<sup>٩</sup> المصدر نفسه.

<sup>١٠</sup> حاييم ليفنسون، "الجيش يدرّب مستوطنين استعداداً لمواجهة المسيرات الفلسطينية نحو المستوطنات في سبتمبر"، هآرتس، ٣٠/٨/٢٠١١.

<http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo=١٢٤٠٠١٤>

<sup>١١</sup> المصدر نفسه.

إلى جانب هذه الاستعدادات الأمنية القمعية، قدّمت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية توصياتٍ للقيادة السياسية الإسرائيلية تدعوها فيها إلى القيام بخطوات من شأنها أن تساهم في "بناء الثقة" بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية وتخفيف الاحتقان في الشارع الفلسطيني، وذلك لتخفيف إمكانية حدوث "أعمال عنف" قد ترافق التظاهرات والمسيرات الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر، مثل: إطلاق سراح سجناء فلسطينيين، وخاصةً من حركة فتح، وزيادة عدد العمّال الفلسطينيين من الضفة الفلسطينية المحتلة الذين يسمح لهم بالعمل داخل إسرائيل في مجالي الزراعة والبناء<sup>(١٢)</sup>.

### ما الذي تخشاه إسرائيل من الخطوة الفلسطينية

تعود معارضة إسرائيل للخطوة الفلسطينية إلى رزمة من القضايا المتعدّدة التي تخشى إسرائيل حدوثها وتخشى تفاعلاتها، جراء الخطوة الفلسطينية. ويمكن إيجاز ما تخشاه إسرائيل من التوجّه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة بالنقاط التالية:

- ١- تحمل الخطوة الفلسطينية بين ثناياها إمكانية تحرير السلطة الفلسطينية من أسر المفاوضات الثنائية العبيثة مع إسرائيل، والتي كثيراً ما استعملتها إسرائيل لتعزيز مشروعها الاستيطاني في الضفة الفلسطينية المحتلة؛ ونقل القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، ما يفتح آفاقاً واسعة أمام الفلسطينيين في نضالهم من أجل إزالة الاحتلال والاستيطان من أراضيهم المحتلة في سنة ١٩٦٧.
- ٢- تخشى إسرائيل أن تقود هذه الخطوة، خاصةً إذا تكلّلت بالنجاح، إلى تغيير طبيعة العلاقة بينها وبين القيادة الفلسطينية، وأن تؤدّي إلى زيادة استقلالية القرار الفلسطيني عن إسرائيل.
- ٣- تخشى إسرائيل أن تتجح الخطوة الفلسطينية في الحصول على اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة، على الرغم من الفيتو الأميركي في مجلس الأمن، بفلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة وفق حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وهذا الأمر يعزّز مكانة القضية الفلسطينية ويُدخلها في طورٍ جديد ومكانة جديدة، هي مكانة دولة تحت الاحتلال وتحت غزو دولة عضو في الأمم المتحدة، وليس كما تطرح إسرائيل أنها مناطق متنازع عليها.

<sup>١٢</sup> أتيليا شيمبلي، "فلسطين في الطريق: الجيش الإسرائيلي يوصي بإطلاق سراح سجناء"، موقع واي نت، ١٥/٨/٢٠١١.

٤- في حال نجاح الخطوة الفلسطينية، وعندما تصبح فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، فإنها ستصبح ذات مكانة دولية وسياسية وقانونية جديدة تمكّنها من مخاطبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أرضية جديدة، تفتح المجال واسعاً أمامها لمطالبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بإرغام إسرائيل على إنهاء احتلالها للدولة الفلسطينية، وكذلك مطالبتها بفرض عقوبات قاسية ومؤلمة على إسرائيل في حال رفضت إنهاء احتلالها لدولة عضو في الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، في اللحظة التي تصبح فيها فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ستصبح إسرائيل ليس مجرد دولة تحتلّ دولة عضواً في الأمم المتحدة، وإنما ستعتبر دولة غازية أيضاً. وهذا الأمر يسهّل فرض عقوبات جديدة على إسرائيل<sup>(١٣)</sup>. وهناك خشيةً إسرائيلية أن تلجأ دولة فلسطين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة استناداً إلى القرار رقم ٣٧٧ الصادر تحت عنوان "الاتحاد من أجل السلام"، وتطلب فرض عقوباتٍ على إسرائيل. وهناك خشيةً إسرائيلية من نجاح هذه الخطوة، ما يجعل وضع إسرائيل مثل وضع دولة جنوب أفريقيا في زمن الأبارتهايد.

٥- هناك خشيةً إسرائيلية من تصاعد العزلة الدولية التي تعانيها إسرائيل خاصة في ظلّ الربيع العربي والتغييرات في منطقة الشرق الأوسط. فإسرائيل تدرك أنها تختلف اختلافاً كبيراً مع دول العالم، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي والدول الكبرى، في موقفها من جميع مركبات القضية الفلسطينية، وخاصةً في ما يتعلق بمصير المناطق الفلسطينية المحتلة وحدود الدولة الفلسطينية. ومن شأن نجاح التوجّه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، واستثمار فلسطين والدول العربية لهذا النجاح، أن يزيد من عزلة إسرائيل دولياً بشكل واسع.

٦ - هناك خشية في إسرائيل من أن يؤثر اعتماد إسرائيل المتزايد على الدعم السياسي الأميركي في المحافل الدولية، في ضوء تصاعد العزلة الدولية التي ستواجهها إسرائيل، في نوعية العلاقة بين إسرائيل والإدارة الأميركية، ويجعل إسرائيل عبئاً على الولايات المتحدة الأميركية أكثر من كونها ذخراً لها، ما قد يجعلها أقلّ قدرةً على صدّ الطلبات أو الضغوط الأميركية.

٧- هناك خشيةً إسرائيلية من أن يؤثر قبول فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة في مكانة المستوطنات والمستوطنين في الضفة الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المستوطنات في القدس الشرقية المحتلة، الأمر الذي يسهّل فرض عقوبات على المستوطنات والمستوطنين فيها.

<sup>١٣</sup> يتبنّى هذا الرأي مجموعة من كبار القانونيين في إسرائيل. للمزيد عن ذلك انظر المقابلة التي أجرتها جفريثلاه شاليف، مندوبة إسرائيل السابقة في الأمم المتحدة، مع صحيفة معاريف (النسخة الورقية)، تحت عنوان "لوجدنا مقابل كل العالم" في صفحات ١٧ - ١٩، بتاريخ ٢٠١١/٩/٢.



## ردات فعل إسرائيل المحتملة تجاه الخطوة الفلسطينية

من الناحية النظرية، تملك إسرائيل في جعبتها إمكانيات واسعة من ردات الفعل على الخطوة الفلسطينية. فهي تستطيع من الناحية النظرية اتخاذ خطوات انتقامية كثيرة ضد السلطة الفلسطينية، مثل وقف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية المستحقة للسلطة، أو التضييق على حرية قيادة السلطة الفلسطينية وحركتها، أو حصار السلطة الفلسطينية ومقاطعتها مقاطعة شاملة، كأنها غير موجودة. وقد تؤدي أي خطوة من هذه الخطوات إلى انهيار السلطة، إذا ما استمرت فيها إسرائيل وقتاً طويلاً. ويعني انهيار السلطة الفلسطينية إعادة الاحتلال الإسرائيلي المباشر للضفة الفلسطينية. كذلك تملك إسرائيل من الناحية النظرية إمكانية أن تضم رسمياً مناطق من الضفة الفلسطينية المحتلة إليها، كضم بعض أو جميع الكتل الاستيطانية التي أقامها الاحتلال في العقود الماضية.

ولكن من الصعب جداً أن تُقدم إسرائيل على أي من هذه الخطوات من دون الحصول سلفاً على الضوء الأخضر من الإدارة الأمريكية. ومن المستبعد جداً أن تحصل إسرائيل على هذا الضوء الأخضر من الإدارة الأمريكية في الزمن المرئي.

وتدرك إسرائيل أن الإقدام على خطوات عقابية جديّة ضدّ السلطة الفلسطينية، أو قامت بضم أجزاء من الضفة الفلسطينية إليها، قد يحثّ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على التعجيل في فرض عقوبات جديّة ومؤلمة عليها، خاصةً في ظلّ فقدان إسرائيل العديد من حلفائها الإقليميين في المنطقة، في ضوء الربيع العربي والتغيرات التي تعصف بالمنطقة.

في ضوء ذلك ستسعى إسرائيل إلى تحقيق الآتي:

- ١- التفاهم مع الإدارة الأمريكية على استعمال الفيتو الأميركي في مجلس الأمن، والعمل على رسم سياسة إسرائيلية - أميركية مشتركة للتصدي للخطوة الفلسطينية وللتقليل من أضرارها على إسرائيل.
- ٢- تدرك إسرائيل أن هناك أغلبية في الأمم المتحدة ستصوّت لمصلحة الخطوة الفلسطينية، وتعمل إسرائيل على تقليل عدد هذه الأغلبية ونوعيتها التي ستصوّت لمصلحة الخطوة الفلسطينية.

- ٣- تمارس إسرائيل ضغطاً خفياً على قيادات السلطة الفلسطينية، وستتصاعد هذه الضغوط إلى درجة عالية لتصل إلى الابتزاز، من أجل التأثير في موقفها من الخطوة الفلسطينية. وفي جميع الأحوال ستسعى إسرائيل، في حال نجحت الخطوة الفلسطينية في الأمم المتحدة، إلى التوصل إلى تفاهم مع قيادة السلطة على الاكتفاء بهذه الخطوة وعدم المضيّ قدماً بها أو مطالبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بمقاطعة



إسرائيل أو فرض العقوبات عليها. وستبذل إسرائيل جهودها في جرّ السلطة الفلسطينية إلى دائرة المفاوضات الثنائية بينهما، لأنّ هذه المفاوضات الثنائية شكّلت طوال ما يقرب من عقدين غطاءً لاستمرار الاستيطان ودرعاً واقية ضدّ فرض عقوبات على إسرائيل.